4 تقييم مرحلي

كرر جورج ستيغلر George Stigler، الحائز جائزة نوبل، في أكثر من مناسبة أن «الفكرة كلها موجودة في أعمال آدم سميث». وقد كان مصيباً. ففي بضع صفحات باهرة، توقع سميث الدور الذي سيلعبه الأشخاص المبدعون ومنظمات البحث والتطوير المتخصصة في دفع التغيير التكنولوجي والنمو الاقتصادي إلى الأمام. ولكن بعد سميث، تاه الفكر الاقتصادي السائد في ذلك الوقت ما يقارب القرنين، إذ كان يركز أكثر من اللازم على علاقات الإنتاج التي كان يغيب عنها عامل التغيير وخاصة التغيير التكنولوجي. أما الآن، فمنذ وقت ليس بالبعيد، طوّر الاقتصاديون، شيئاً فشيئاً، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي آخذين بعين الاعتبار التكنولوجيا الحديثة، ليس فقط كعامل مهم، ولكن أيضاً كونها تتأثر كثيراً بمتطلبات السوق وبالسعي وراء الربح.

ولكن كالعادة، لم تقنع هذه المساهمات الجديدة الجميع.

ويستمر النقاش حول نقاط عديدة من بينها كيفية الفصل بين أمرين يصعب الفصل بينهما، أي: تمييز مساهمة الاستثمار في رأس المال عن التكنولوجيا الحديثة، المتمثلة في المصانع الجديدة، و(خاصة) المعدات التي يتطلب استخدامها بفعالية الاعتماد على عمال ذوي تدريب ومعرفة تكنولوجية متقدمة.

أما بالنسبة للمدراء وأصحاب القرار الذين يواجهون المشاكل الواقعية في تسيير الأعمال اليومية، فإن لنظرية النمو الاقتصادي الجديدة نقطة ضعف أخرى. وهي أنها ذات مستوى عال في التجريد، إذ إنها تُعنى بالعلاقات الإجمالية بين الموارد التكنولوجية والناتج المعرفي والسلعي، متجاهلة كل التعقيد المتعلق بقرارات تطوير وتسويق المنتجات على أرض الواقع. ولا تتطرق النظرية في الغالب إلى تساؤلات مثل: ما مدى صعوبة تحديد الإمكانات العلمية والتكنولوجية الجديدة التي قد تحمل في طياتها بوادر ربح؟ وما هي المؤسسات التي تسهل اكتشاف الفرص التكنولوجية الجديدة أو المؤسسات التي تعيقه؟ وما حجم الأخطار المرتبطة بذلك؟ وكيف يعي الأشخاص الذين سيتخذون القرار بالاستثمار في الوقت والمال من أجل منتجات وعمليات إنتاج جديدة هذه الأخطار؟ ما مدى خطورة مسألة قابلية التملك، أو بشكل آخر، ما مدى الفارق بين الأرباح التي ستعود على المبتكر والمنفعة العامة، بما فيها الفائدة التي ستعود بفضل الابتكار على المستهلكين وعلى المنتجين الآخرين؟ ما الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الشركات لتحمي نفسها من

الأخطار، ولتحصل على أرباح مرضية لاستثماراتها في الابتكار حتى تكون جهودها مجدية؟ ما هو دور الحكومة لتضمن استمرار دعم التطور التكنولوجي للنمو الاقتصادي؟ إن نظريات النمو الجديدة لا تقدم أسساً مناسبة للإجابة عن مثل هذه التساؤلات.

وعلى مستوى أعلى من التحليل، تبقى هناك أسئلة مهمة حول: كيفية توسيع النظريات الجديدة لتصبح قادرة على توقع التطور المستقبلي المحتمل للدول الصناعية والدول المتخلفة؟ وإلى أي مدى سيستمر تطور جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية التي تقوم اليوم بدفع حدود المعرفة التكنولوجية؟ ما العوائق التي تقف أمام توسع البحث العلمي الأساسي وأمام توسع التطوير التكنولوجي؟ إلى أي مدى، مثلاً، يعيق التطور البطيء للمعرفة العلمية جهود التطوير؟ وإلى أي مدى يؤثر فيها توفر المواهب الخلاّقة، أو معدل دخول علماء ومهندسين شباب لامعين إلى خضم العمل؟ إلى أي مدى يحد النقص في رأس المال البشري من حصول الدول المتخلفة على أفضل الأساليب التكنولوجية؟ ما هي الشروط التي يعتمد عليها توفر رؤوس الأموال البشرية الضرورية؟ ما هي فرص التوسع المستقبلية؟

بالرغم من أن التطور الاقتصادي سيستمر من دون شك، حتى ولو لم يفهم الدارسون جيداً أسبابه ومعوقاته، إلا أن التعرف على المسببات والعوائق سيساعد على صياغة أفضل للسياسات التي تؤثر على عمليات النمو. يهتم الجزء المتبقي من هذا الكتاب بدراسة أوجه مهمة من هذه المسائل.